

# تحرك عاجل

## تأييد حكم السجن بحق مدافع سعودي

في 31 يوليو/تموز 2017، أُبلغ المدافع عن حقوق الإنسان السعودي، عبد العزيز الشبيلي، بأن "محكمة الاستئناف" بالرياض قد أيدت الحكم بسجنه لمدة ثمانية أعوام. فقد يصبح الآن عرضة للسجن، في أي وقت، ليبدأ تنفيذ فترة الحكم بسجنه؛ وإذا ما تم سجنه فسيُعتبر سجين رأي.

أبلغت "المحكمة الجزائية المتخصصة" بالرياض، عبد العزيز الشبيلي، المدافع السعودي عن حقوق الإنسان والعضو المؤسس لـ"جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية" ("حسم")، في 31 يوليو/تموز 2017، بأن "محكمة الاستئناف" أيدت الحكم بسجنه لمدة ثمانية أعوام، يعقبها منعه من السفر لمدة ثمانية أعوامٍ أخرى، ومنعه من الكتابة على وسائل التواصل الاجتماعي. وجاء هذا القرار في أعقاب جنيئةٍ وذهابٍ بين محكمة الدرجة الأولى بـ"المحكمة الجزائية المتخصصة" ومحكمة الاستئناف. كما أن عبد العزيز الشبيلي لم يُبلغ تحديداً بتاريخ اليوم الذي أُيد فيه الحكم بحقه؛ وبذلك، قد يُسجن في أي لحظة للبدء في تنفيذ الحكم.

أيدت "محكمة الاستئناف" الحكم الذي أصدرته "المحكمة الجزائية المتخصصة" في 29 مايو/أيار 2016؛ حيث أُدين عبد العزيز الشبيلي، آنذاك، بـ"الطعن في أمانة ونزاهة القضاء والقضاة"، و"انتهاك المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية"، من خلال "تأليب الرأي العام ضد ولاة أمر هذه البلاد"، و"دعوته إلى قيام مظاهرات والتوقيع على بيانات تحت على ذلك ونشرها عبر الإنترنت"، و"إصراره على عدم الامتثال للحكم القضائي بحل الجمعية المحظورة المسماة بـ'حسم'"، من ضمن تهمةٍ أخرى. كما أمر بالتوقيع على تعهد بعدم العودة إلى ممارسة نشاطاته. وأتت هذه التهمة بدوافع سياسية، حيث تتعلق بعمل عبدالعزيز الشبيلي في مجال حقوق الإنسان، مع "حسم"، بما في ذلك، تقارير نشرتها الجمعية، وتغريدات تتهم وزارة الداخلية بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

واستُدعي عبد العزيز الشبيلي للاستجواب في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وُجِّهت له رسميًا تهمة في يوليو/تموز 2014، قبل محاكمته أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" التي بدأت في 24 سبتمبر/أيلول 2014. وُجِّهت له تهمة إضافية، في مارس/آذار 2015، وهي "التواصل مع جهات خارجية"، وتزويدهم بتقارير تتضمن الكثير من المغالطات ضد المملكة، والوقوف خلف تقريرين صادرين من منظمة العفو الدولية يحتويان على معلومات غير صحيحة. وتجاهل الادعاء العام والمحكمة المطالب المتكررة لعبد العزيز الشبيلي بأن يطلع على الأدلة المتعلقة بهذه التهمة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنكليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات السعودية إلى أن تعمل على إلغاء إدانة عبد العزيز الشبيلي، وعدم سجنه، إذ أُصدر الحكم بحقه لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها؛
- دعوة السلطات إلى أن تعمل على عدم استغلال نظام القضاء الجنائي في استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان أو تخويفهم أو مضايقتهم.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 10 أكتوبر/تشرين الأول 2017 إلى:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: (عبر وزارة الداخلية)

+966 11 403 3125 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

وزير العدل

معالي الدكتور وليد بن محمد بن صالح الصمغاني

وزارة العدل، ص.ب 7775،  
شارع الجامعة، الرياض 11137،  
المملكة العربية السعودية  
فاكس: 402 031 / 1741 401 11 966+  
وُثِرْسِلْ نَسْخُ إِلَى:  
وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف  
وزارة الداخلية، ص.ب 2933،  
طريق المطار، الرياض 11134  
المملكة العربية السعودية  
رقم الفاكس: 3125 403 11 966+  
تويتر: @MOISaudiArabia

كما يُرْجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.  
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.  
هذا التحديث الأول للتحرك العاجل UA 139/16. للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/4272/2016/ar/>

# تحرك عاجل

## تأييد حكم السجن بحق مدافع سعودي

### معلومات إضافية

كان عبد العزيز الشبيلي الممثل القانوني لتسعة من أعضاء "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية" ("حسم") الأحد عشر، الذين حوكموا منذ ديسمبر/كانون الأول 2012. وهو أحد آخر الأعضاء المؤسسين الناشطين في الجمعية الذي يُحكم عليه بالسجن.

ما انفكت السلطات السعودية تستهدف نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومن بينهم أعضاء "حسم"، باستغلال كلٍ من المحاكم وغيرها من التدابير الإدارية، كفرض قرارات المنع من السفر، كوسيلة لمضايقتهم وتخويفهم، وعرقلة عملهم في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

واستعملت السلطات السعودية قانون مكافحة الإرهاب الجديد، منذ فبراير/شباط 2014، للمزيد من الاستهداف لناشطي حقوق الإنسان، وأصحاب الرأي المعارض. فأعيدت محاكمة ما لا يقل عن اثنين من أعضاء "حسم" بموجب قانون مكافحة الإرهاب أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة"، وهي محكمة تختص بنظر قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب، كما أن نطاق ولايتها القضائية وإجراءاتها غير مُحدد، وذلك بعد أعوامٍ من الحكم عليهما، بينما كانا ينفذان حكمي السجن ضدّهما، بموجب التهم نفسها، ولكن بمقتضى قوانين أخرى، أو أمام محاكم أخرى. كما قُدم ثلاثة أعضاء آخرين إلى المحاكمة أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة"، بعد إقرار قانون مكافحة الإرهاب.

وقد تحمل أعضاء "حسم" القسط الأكبر من عبء الاضطهاد. إذ يقضي سبعة من أعضاء الجمعية المؤسسين الأحد عشر أحكامًا بالسجن لفترات طويلة؛ فحُكم على كلٍ من عبد العزيز الشبيلي وعيسى الحامد بالسجن، ولكنهما لم يُسجنا بعد؛ حيث أصدرت "المحكمة الجزائية المتخصصة" في 24 إبريل/نيسان 2016،

بحق عيسى الحامد، أحد الأعضاء المؤسسين لـ"حسم"، حكماً بالسجن لمدة تسعة أعوام، يتبعهم منع من السفر لمدة تسعة أعوامٍ أخرى. كما حُكِمَ على شقيقه الدكتور عبد الرحمن الحامد والدكتور عبد الله الحامد، وهما من أعضاء الجمعية المؤسسين كذلك، بالسجن لتسعة أعوامٍ وعشرة أعوامٍ، على التوالي، يتبعها منعهما من السفر لمدة مماثلة. انظر التحركين العاجلين الذي أصدرتهما منظمة العفو الدولية: "السجن لناشط حقوقي بعد محاكمة غير عادلة"، في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2015

(<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/2663/2015/ar/>)؛ و"السجن لمؤسسي

منظمات غير حكومية، لنشاطاتهم وآرائهم المعارضة"، في 11 مارس/آذار 2013  
(<http://www.amnesty.org/ar/library/info/MDE23/010/2013/ar/>).

وحُكِمَ على الدكتور محمد القحطاني، عضو مؤسس آخر في "جمعية الحقوق المدنية والسياسية"، إلى جانب الدكتور عبد الله الحامد، في 9 مارس/آذار 2013، بالسجن لمدة 11 عامًا، يتبعها منع من السفر لمدة مماثلة. واعتُقل عيسى النخيفي، عضو آخر بـ"حسم"، في 18 ديسمبر/كانون الأول 2017، بعد ثمانية أشهرٍ من الإفراج عنه من السجن، بعد أن قضى حكماً بسجنه ثلاثة أعوامٍ بسبب نشاطاته. واستُجوب العديد من المرات، منذ أن أُعيد اعتقاله، بشأن نشاطاته في مجال حقوق الإنسان، واتصاله بمنظمات حقوق الإنسان الدولية، وكذلك بشأن دوره بشأن الدور الذي لعبه في إنشاء "البرلمان السعودي الشعبي"، وهو حساب على تويتر أُنشئ في 10 ديسمبر/كانون الأول 2016، بهدف الترويج للديموقراطية في المملكة العربية السعودية. كما أُفرج عن محمد البجادي، عضو آخر مؤسس لـ"حسم"، في 2016، بعدما قضى حكم بسجنه لمدة أربعة أعوامٍ أصدرته "المحكمة الجزائية المتخصصة" في محاكمة سرية في 10 إبريل/نيسان 2012. وحكمت "المحكمة الجزائية المتخصصة"، في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2015، على الدكتور عبد الكريم يوسف الخضر، عضو آخر مؤسس لـ"حسم"، بالسجن لمدة 10 أعوامٍ، يتبعها منع من السفر لمدة مماثلة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أُبلغ، فوزان الحربي، عضو آخر مؤسس لـ"حسم"، بأن محكمة الاستئناف بالرياض أمرت بزيادة مدة الحكم بسجنه، من سبعة إلى عشرة أعوامٍ؛ ثم اعتُقل بعدها مباشرة. وحكمت "المحكمة الجزائية المتخصصة" على عبد العزيز السنيدي، وهو ناشط بـ"حسم"، في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2015، بالسجن لمدة ثمانية أعوامٍ، يتبعها منع من السفر لمدة ثمانية أعوامٍ أخرى. كما حُكِمَ، في 22

نوفمبر/تشرين الثاني 2011، على سليمان الرشودي، أحد أعضاء "حسم" المؤسسين ورئيسها السابق، وأحد القضاة السابقين، بالسجن لمدة 15 عامًا، يعقبها منع من السفر لمدة 15 عامًا آخرين.

الاسم: عبد العزيز الشبيلي

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 139/16 رقم الوثيقة: MDE 23/6940/2017 المملكة العربية السعودية  
بتاريخ: 29 أغسطس/آب 2017